المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

«فأفضل ما اكتسبه الإنسان علمٌ يسعد به في عاجل معاشه وآجل معاده، ومن أفضل ذلك **"علم أصول الفقه"**؛ لاشتماله على المعقول والمنقول، فهو جامع أشتات الفضائل، والواسطة في تحصيل لباب الرسائل، ليس هو من العلوم التي هي رواية صِرْفة لا حظَّ لشرف النفوس فيه، ولا من المعقول الصرف الذي لم يَحُضَّ الشرع على معانيه، بل جمع بين الشرفين، واستولى على الطرفين، يحتاج فيه إلى الرواية والدراية، ويجتمع فيه معاقد النظر ومسالك العِبَر، من جَهِلَهُ من الفقهاء فتحصيله أُجَاج، ومن سُلِبَ ضوابطه عُدِم عند دعاويه الحِجاج، فهو جدير بأن يُنافس فيه، وأن يُشتغل بأفضل الكتب في تلخيصاته ومبانيه»[1].

وقد اهتم به أساطين العلماء عبر الأزمان؛ فمنذ أن دون الإمام الشافعي رحمه الله رسالته المشهورة في أصول الفقه؛ والمؤلفات فيه تترى إلى يومنا هذا.

وكان من أوائل ما كُتِب بعد الشافعي على طريقة المتكلمين كتاب "العمد" للقاضي عبد الجبار المعتزلي، وكتاب "المعتمد" لأبي الحسين البصري، و"البرهان" لإمام الحرمين الجويني، و"المستصفى" لحجة الإسلام الغزالي.

وقام بتلخيص هذه الكتب الرازي في كتابه "المحصول"، والآمدي في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام"[2].

---

(١) نفائس الأصول للقرافي (١/ ١٤).

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون (ص١١٨).

وقد اختصر تاج الدين الأرموي كتاب "المحصول" في كتاب سماه "الحاصل"، ثم جاء القاضي البيضاوي فاختصر "الحاصل" في كتابه "المنهاج".

وقد شاع ذكر هذا المختصر في الآفاق، واهتم به طلبة العلم شرقًا وغربًا، وتصدى لشرحه فحول العلماء، فتكاثرت عليه الشروح والحواشي.

وكان من هؤلاء العلماء: أبو حفص عمر بن علي بن الملقن الشافعي، وسمى شرحه: "كافي المحتاج إلى شرح المنهاج"، وهو الذي اخترته لأطروحة الدكتوراه؛ حيث أقوم بتحقيق القسم الأول منه: من أول الكتاب إلى نهاية الباب الثالث "العموم والخصوص".

أسباب اختيار تحقيق الكتاب:

أولاً: الرغبة في إحياء ما تيسر من كتب التراث الإسلامي العظيم، ومنها هذا الكتاب الذي لم يسبق إلى تحقيقه ونشره.

ثانيًا: أنه شرح لمختصر "المنهاج" الذي ذاع صيته وصار محل نظرِ العلماء وطلاب علم أصول الفقه خاصة وعنايتهم.

ثالثًا: عناية الشارح بالحديث على خلاف غالبية المؤلفين في علم الأصول، فهو يورد مخارج الحديث وألفاظه ويحكم عليه.

رابعًا: اشتمال الكتاب على جملة كبيرة جدًا من الفروع الفقهية المخرجة على المسائل الأصولية.

خامسًا: أن مؤلفه إمام جليل عُرِفَ بكثرة تآليفه، ومصنفاته الكثيرة، ومكتبته الكبيرة، وسعة اطلاعه.

هذه هي أهم الأسباب التي دعتني لإخراج هذا الكنز الدفين؛ ليأخذ مكانه في مكتبة أصول الفقه الإسلامي المعاصرة.

صعوبات واجهت الباحث في تحقيق الكتاب:

ولما بدأت في التحقيق واجهتني عدة صعوبات منها:

١- أن الشارح لم يبين مصادره التي اعتمد عليها في الشرح؛ مما جعلني أتنقل كثيرًا بين كتب أصول الفقه، إلى أن تبين لي بعد مدة الكتب التي استقى منها مادته.

٢- كثرة الفروع الفقهية التي مثل بها الشارح على القواعد الأصولية. وأحيانًا تكون هذه الفروع في المسألة الواحدة كثيرة، ومن أبواب متعددة، وهذا جعلني كثير التنقل بين المصادر، وقد أخذ مني ذلك كثيرًا من الجهد والوقت، فمثلاً يذكر الشارح فرعًا من باب الصلاة فأجده في الجزء الثاني من "العزيز شرح الوجيز"، ثم يذكر فرعًا آخر من باب الوكالة في الجزء الخامس، ثم يذكر فرعًا آخر من باب القضاء في الجزء الحادي عشر، ثم يذكر فرعًا رابعًا من باب البيع في "الحاوي"، وفرعًا خامسًا من باب الطلاق في كتاب "بحر المذهب" وهكذا.

٣- أن أكثر الفروع التي ذكرها الشارح مأخوذة في الغالب من كتاب "العزيز شرح الوجيز" للرافعي، ومن "روضة الطالبين" للنووي، ومن "الحاوي" للماوردي، ومن "بحر المذهب" للروياني، و"التهذيب" للبغوي، وهذه الكتب لم تُخدم خدمة علمية تذكر من حيث الفهرسة، مما يضطرني في كثير من الأحيان إلى جرد بعض الكتب والأبواب الفقهية كاملة.

٤- أن بعض الفروع الواردة حين البحث عنها في مظانها لا أجدها، وربما عثرت عليها بعد ذلك في غير مظانها.

خطة البحث:

للقيام بتحقيق الكتاب، جعلت الرسالة في قسمين:

١ ـ القسم الدراسي.

٢ ـ القسم التحقيقي.

القسم الأول: قسم الدراسة:

وقد نظمته في بابين متضمنين فصولًا متعددة:

الباب الأول: التعريف بالمصنف القاضي البيضاوي، وكتابه "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالمصنف القاضي البيضاوي، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: ولادته، ونشأته، ورحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: أعماله ومناصبه.

المبحث السابع: مصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة لكتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: يتضمن مناهج التصنيف في أصول الفقه في عصر البيضاوي.

المبحث الأول: عنوان الكتاب، والباعث على تأليفه، وموضوعاته، ومصادره.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: الأثر العقدي والفقهي والعقلي في الكتاب.

المبحث الرابع: مقارنة بين "المنهاج" وأصله.

المبحث الخامس: أهمية الكتاب وقيمته العلمية.

الباب الثاني: التعريف بالشارح الإمام ابن الملقن، وشرحه "كافي المحتاج إلى شرح المنهاج"، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر ابن الملقن، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بالشارح الإمام ابن الملقن، وفيه أحد عشر مبحثًا:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: ولادته، ونشأته العلمية.

المبحث الثالث: أسرته.

المبحث الرابع: أهم العوامل التي أثرت في حياة ابن الملقن العلمية.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: أعماله ومناصبه العلمية.

المبحث السابع: عقيدته ومشربه.

المبحث الثامن: مصنفاته.

المبحث التاسع: صفاته.

المبحث العاشر: ثناء العلماء عليه.

المبحث الحادي عشر: محنته ووفاته.

الفصل الثالث: دراسة للشرح "كافي المحتاج إلى شرح المنهاج"، ويتضمن تمهيدًا وتسعة مباحث:

التمهيد: علم أصول الفقه في عصر ابن الملقن ومناهج التصنيف فيه.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الشرح.

المبحث الرابع: مصادر الشرح.

المبحث الخامس: الموازنة بين شرح ابن الملقن وبعض الشروحات الأخرى.

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية، وبيان وجوه الحسن والإجادة.

المبحث السابع: المآخذ على الشرح.

المبحث الثامن: وصف النسخ الخطية للشرح.

المبحث التاسع: منهج التحقيق.

القسم الثاني: القسم التحقيقي:

وفي هذا القسم قمت بنسخ الجزء المراد تحقيقه من الكتاب المخطوط ـ وهو من أول الكتاب إلى نهاية الباب الثالث في العموم والخصوص ـ والتعليق عليه وخدمته كما بينته في منهج التحقيق.

وأخيرًا: هذا جهدي؛ وهو نتاج عمل متواصل خلال ثلاث سنوات، سوى ما يقطعه من أمر لا بد منه، وقد بذلت كل ما أمكنني بذله في تصحيح نص الكتاب وخدمته من جميع النواحي، فما كان فيه من صواب وكمال فبتوفيق من الله وحده، وله الحمد والمنَّة، وما كان فيه من خطأ أو نقص فمني ومن الشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي الختام: هناك حق لا بد من أدائه، ودين لا بد من قضائه؛ ألا وهو شكر من كان لهم عليَّ منٌّ وفضل، وأعزهم علي ـ بعد شكر الله عز وجل على توفيقه لاتمام هذه الرسالة ـ والداي الكريمان اللذان ربياني ومنحاني كل عزيز، ووجهاني للعلم فأحسنا، ونصحاني فأبلغا، ورحماني فعطفا، فاللهم اغفر لهما، وبارك في عمرهما، ومتعني ببرهما، واجمعني بهما في مستقر رحمتك.

ثم أثني بالشكر على مشرفي الكريم صاحب الفضيلة الدكتور الشيخ/ عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، الذي تفضل بالإشراف على إعداد هذه الأطروحة، فوجه ونصح وأرشد وسدد، فقد بذل من وقته وجهده وعلمه ما لا يجازيه عليه إلا مولاه جل وعز، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ثم أشكر القائمين على الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وعلى معهد الحرم المكي الشريف.

وأشكر القائمين على جامعة أم القرى وخاصة أصحاب الفضيلة في كلية الشريعة وقسم الدراسات العليا الشرعية.

ولست أستجيز إغفال شكر من رضيت بحياة طالب العلم ـ بحلوها ومرها ـ ضرة، زوجتي الكريمة أم محمد التي عانت وأعانت، فلها مني شكر موصول، فأسأل الله أن يثيبها على صبرها وتحملها.

وأعمّ بالشكر كل من مدّ إليَّ يد العون، بتوجيه، أو مساعدة، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

اللهم ربي أحمدك وقد أسديت إليَّ نعمك، أحمدك وقد غمرتني آلاؤك، أحمدك وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، أحمدك وأنا ضعيف عن حمدك، ورجائي عظيم، ولولا ذاك لهلكت هناك. اللهم فسألتك بك، وتوجهت بك إليك، وتشفعت بك عليك أن تتجاوز عني وتغفر لي وتغشاني برحمتك، اللهم صل وسلم على حبيبك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.